الدولة والعولمة
(دراسة تطبيقية على ردود فعل الدولة السورية على ظاهرة العولمة)

عبد العزيز المنصور*

مقدمة :

يتناول هذا البحث دراسة تطبيقية على ردود فعل الدولة السورية تجاه ظاهرة العولمة[1] ، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلين رئيسيين يتمثلان فيما يأتي :

السؤال الأول : كيف عكس الخطاب الرسمي السوري فهمه لظاهرة العولمة ، ومن ثم كيف أدركت القيادة السورية المنافع / المغانم أو المخاطر التى تحملها هذه الظاهرة ؟

السؤال الثانى : كيف تصرفت القيادة السورية إزاء ظاهرة العولمة ، أو بتعبير آخر : ما السياسات التي اتبعتها الدولة السورية للإفادة من ظاهرة العولمة أو لدرء مخاطرها ؟

---

* باحث سورى .

وللإجابة عن هذين السؤالين، اعتمد الباحث، بصفة أساسية، على منهج تحليل المضمون، حيث لجأ الباحث إلى تحليل مضمون خطب أهم عناصر القيادة السياسية السورية وكلماتهم، وبصفة خاصة: الرئيس حافظ الأسد، ونائبه الأول عبد الحليم خدام، وعبد الله الأحمر - الأمين العام المساعد لحزب البعث[٢]، والمهندس محمود الزعبي - رئيس مجلس الوزراء، وفاروق الشرع - وزير الخارجية، ود. محمد العمادي - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وعلي خليل وزير العمل والشئون الاجتماعية.

وتنقسم هذه الدراسة فضلا عن المقدمة، إلى جزأين رئيسيين وخاتمة. ويتناول الجزء الأول من الدراسة الخطوط العامة للخطاب الرسمي السوري وفهمه لظاهرة العولمة وإدراكه لها في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية. في حين يتناول الجزء الثاني السياسات التي اتبعتها الدولة السورية إزاء ظاهرة العولمة، سواء على المستوى الداخلي أو العربي أو الدولي، فضلًا عن ذلك يتناول الباحث في الخاتمة رؤية مستقبلية لتعامل الدولة السورية مع ظاهرة العولمة.

١- الخطاب الرسمي السوري وفهمه لظاهرة العولمة

يلاحظ على الخطاب الرسمي السوري أنه لم ترد فيه كلمة «عولمة» قبل عام ١٩٩٥، بل ورد الحديث عن «المتغيرات الدولية» و«النظام العالمي الجديد». ويتضح من خلال تحليل مضمون هذا الخطاب أن ثمة نتيجة انطباعية تفرض نفسها على الباحث، وهي وجود اتجاه سائد ومسيطر على مستوى القيادة السياسية السورية فيما يتعلق بالتعامل مع ظاهرة «العولمة»، ويتمحور هذا الاتجاه

حول رؤية الرئيس حافظ الأسد « للعولمة » بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية .

وبصفة عامة ، يمكن إبداء الملاحظات الآتية على رؤية الدولة السورية لظاهرة « العولمة » :

١- إن القيادة السورية أدركت أن ثمة تغيرات مهمة حدثت في هيكل النظام العالمي وتفاعلاته ، وأنه ليس من الممكن تجاهل هذه المتغيرات ، بل يجب أخذها بعين الاعتبار .

٢- كما يتضح وجود بعض المخاوف والهواجس لدى القيادة السورية من المشاركة في ظاهرة العولمة والانفتاح عليها دون حسابات أو ضوابط .

٣- تدرك القيادة السورية أنه كلما تمَّ تأخير التعامل مع ظاهرة « العولمة » ، كان الأمر أفضل بالنسبة للدولة السورية بما يفيد ترتيب أوضاعها والتقليل من مخاطر « العولمة » بالانفتاح تدريجيًا على الاقتصاد العالمي .

٤- كما أنه بالقدر الذي يجب على القيادة السورية التعامل مع معطيات « العولمة » ، فإنها ستتعامل مع جانبها الاقتصادي فقط . أما في جانبيها السياسى والثقافى سيتم مقاومتها باتخاذ إجراءات من شأنها زيادة تماسك الجبهة الداخلية السورية في مواجهة الأخطار والأضرار الممكن حدوثها من جراء الانخراط في ظاهرة « العولمة » .

١- ١- الخطاب الرسمي السورى و « العولمة » السياسية :

يوضح الخطاب الرسمي السوري أن الدولة السورية ترفض « العولمة »

السياسية ومحاولة فرض سياسات الهيمنة والسيطرة على الشعوب والتدخل في الشئون الداخلية للدول ؛ وهذا ما لا تقبله القيادة السورية التي ترى أن فرض سياسات بعينها على سوريا هو أمر مرفوض ويجب مقاومته ، وهذا ما عبَّر عنه الرئيس حافظ الأسد بقوله : « ... إذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية ترضخ الشعوب لمشيئة باطلة وقوة غاشمة فبئس هذا الأحد ، لأنه لم يستعد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولاتها وعبرها ، ولم يدرك بديهة أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها تنتزع من كل ظرف جديد خلاصة العناصر والإمكانات التى تجعلها قادرة على التكيّف ومواجهة التحديات الجديدة ..»[٣] .

وفى إطار « العولمة » السياسية ، يوضح الخطاب الرسمى السورى رفض القيادة السورية محاولات الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى تقود عملية « العولمة » ، فرض نموذج الديمقراطية الليبرالية الغربية على الدولة السورية ، وذلك بسبب عدم تماثل المعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين شعوب العالم فى أى وقت من الأوقات ، وأن هذا الواقع هو ما يفسر لماذا « ... لم تستطع أى صيغة ديمقراطية بعينها أن تفرض نفسها بقوتها أو بجاذبيتها على شعوب العالم فى أى وقت على امتداد ما هو معروف من التاريخ الإنسانى ...»[٤] .

فضلًا عن ذلك ، يدعو الخطاب الرسمى السورى إلى التنبيه إلى مخاطر « العولمة » بصفة عامة ، حيث نظر إليها البعض[٥] على أنها خطر وشر مستطير يهدد الدولة السورية بما يحمله من مضاعفات يمكن أن تؤدى إلى مشكلات لها أول وليس لها آخر ، فى حين يرى البعض الآخر[٦] أن « العولمة » سلاح ذو

حدين، فمن ناحية «للعولمة» جانب مضيء يتجلى فى أحد جوانبه بربط الحضارات والشعوب والبلدان بعضها ببعض مع تجاوز حواجز الزمان والمكان وبما يحرر الإنسان من قيود كثيرة بفضل التقدم التكنولوجى وثورة الاتصالات، ومن ناحية أخرى «للعولمة» جانب مظلم؛ إذ إنها أدت إلى هيمنة أو سيطرة الأقوياء على الضعفاء، والأغنياء على الفقراء، بحيث إن الأحداث المتوالية فى «...منطقتنا والعالم، أدت إلى وضع عالمى جديد يتسم بمحاولات التفرُّد والهيمنة على حساب حقوق الشعوب ومعاناتها ...»[٧]. وبصدد هذه الأخطار، يدعو الخطاب السياسى السورى إلى مراجعة عربية نقدية للتطورات والمتغيرات الدولية، هذه المراجعة باتت «... ملحة ومطلوبة لإنقاذ الأمة كلها وهى ضرورية للجميع، لأن الأخطار لا تهدد قطرًا عربيًا دون آخر، والتحديات القائمة لا تصيب بلدًا بعينه وإنما تصيب الأمة كلها، وإذا لم تتوافر المعالجة فى البيئة العربية، فإن المعالجات الأخرى تأتى فى إطار مصالح الأجنبى، التى دائمًا هى الأهم بالنسبة للأجنبى»[٨].

١- ٢- الخطاب الرسمى السورى و «العولمة» الاقتصادية:

يدعو الخطاب الرسمى السورى إلى الأخذ بإصلاحات اقتصادية ذاتية غير مفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية أو المؤسسات الدولية المانحة، والسير قدمًا بسياسة الاعتماد على الذات، وتشجيع الصادرات والإقلال من الواردات، والتعاون مع الأقطار العربية للإسراع بخطوات تحقيق السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وليكون للأمة العربية موطئ قدم على الساحة العالمية.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الرسمى السورى من الدعوة لفتح السوق وبيع مؤسسات القطاع العام والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، يلاحظ أن هذا الخطاب يتمسك بالقطاع العام ودوره الريادى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأنه يوفر الاستقرار الداخلى للسوق ويحصنها من تقلبات الأسعار ، ويجسد مصالح الطبقات والشرائح الوسطى فى المجتمع ، ويسهم فى بناء المشاريع الكبرى التى لا يستطيع القطاع الخاص فى البلدان النامية أن يقوم بها ، اللهم إلا بالاقتراض الخارجى أو قام ببيعها للشركات الأجنبية . ويوضح الخطاب الرسمى السورى أن بيع مؤسسات القطاع العام مخاطرة غير محسوبة ولها عواقبها الوخيمة[٩] .

وفى هذا الإطار ، جدير بالذكر أن الرئيس حافظ الأسد كان قد جدد التمسك بالقطاع العام فى كلمته بمناسبة أدائه القسم لولاية دستورية خامسة ، بوصفه « عامل التوازن الاجتماعى والاقتصادى » ، ودعا إلى « تحرير شركاته من القيود الإدارية والمالية التى تعيق تطوره ...»[١٠] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الرسمى السورى بصفة عامة لا يغض الطرف عن العيوب القائمة فى بعض مؤسسات القطاع العام[١١] ، ولا يقلل من مخاطرها ، ويشدد من ثم على ضرورة إصلاحها ، وذلك بالقضاء على هذه العيوب من خلال عدة إجراءات ، منها :

١- تحسين مستوى التنظيم والأداء الإدارى فى مؤسسات القطاع العام وشركاته .

٢- الحد من الهدر وخفض تكاليف الإنتاج والتخلص من البطالة المقنعة

بإعادة تأهيلها وتدريبها فى مجالات متعددة يمكن الإفادة منها فى القطاع الخاص نفسه .

٣- تطبيق مبدأ المحاسبة الصارمة لكل زلل وانحراف بشكل متلازم مع مكافأة المجدين .

٤- منح صلاحيات إدارية ومالية واسعة لمجالس إدارة القطاع العام ، والحد من تعدد الجهات الوصائية عليها[١٢] .

وفى الوقت نفسه ، يرحب الخطاب الرسمى السورى بمساهمة القطاع الخاص والقطاع المشترك بشكل إيجابى وفعال فى عملية التنمية الاقتصادية ، بل يشجع قيام نوع من المشاركة بين القطاعات الثلاثة فى الدولة السورية (العام ، الخاص ، المشترك) ، حتى وإن كانت هذه القطاعات محكومة بآليات اقتصادية متباينة .

١- ٣- الخطاب الرسمى السورى والعولمة الثقافية والمعلوماتية

من بين الأمور اللافتة للنظر ، شدة تأكيد الخطاب الرسمى السورى على التمسك بالهوية العربية والخصوصية الحضارية السورية بما هى جزء من الأمة العربية ، وأن هذا التمسك بالخصوصية الحضارية لم يمنع الخطاب السورى من الدعوة إلى الإفادة من إيجابيات « العولمة » والمساهمة فيها . فالعرب كانوا دائمًا أمة منفتحة نحو العالم ، لكنهم كانوا يؤكدون على تمييز شخصيتهم واستقلالية كيانهم ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا . والعرب ليسوا ضد العولمة ؛ لأنها ضرورة من ضرورات التطور ، لكنهم يناضلون من أجل عولمة متوازنة تحقق منافع التفاعل الحر لكل الثقافات . وفى مثل هذا المناخ فقط تستطيع كل أمة أن تدلى بدلوها فى

المعين الثقافى الإنسانى المتكامل، وأن تقوم بدورها فى إغناء هذا المعين وتعزيز بنيته التعددية[١٣]. ولذلك يجب ألا نحس بالدونية تجاه الحضارة الإنسانية، لأننا أعطينا الكثير، ويجب أن يكون لنا دور فاعل فيها، شأننا شأن أوربة وغيرها.

بهذا الصدد، يشير الرئيس حافظ الأسد إلى ضرورة المشاركة الإيجابية فى ظاهرة «العولمة»، وذلك على أساس أن العرب كان لهم نصيبهم فى «العولمة»، حيث يقول: «إن الأمة العربية أسهمت فى الماضى فى بناء صرح الحضارة الإنسانية. بل وضعت الأساس الذى قامت عليه حضارة اليوم، وليس هناك ما يمنع، لا بحكم المنطق ولا بحكم الواقع، أن تنهض من جديد وتعزز إسهامها الخلاق، بل يجب أن نفعل ذلك»[١٤].

ومن جهة أخرى يشجع الخطاب الرسمى السورى على الإفادة من إيجابيات العولمة الثقافية، ومن ذلك اهتمام الرئيس حافظ الأسد ونجله د. بشار بنشر المعلوماتية فى أنحاء سوريا من خلال تبنى المشروع الوطنى للمعلوماتية[١٥]، وكذلك اهتمام الرئيس الأسد باللغة العربية بوصف اللغة ذاكرة الأمة وتاريخها، حتى إن الرئيس حافظ الأسد قد أصدر مرسومًا لتدريس اللغة العربية فى مختلف سنوات التعليم بمراحله الدنيا والمتوسطة والعليا.

٢- السياسات التى اتبعتها الدولة السورية تجاه ظاهرة «العولمة».

اتبعت الدولة السورية عدة سياسات فى إطار تعاملها مع ظاهرة «العولمة» فى مختلف جوانبها، وبصفة خاصة الاقتصادية منها والثقافية، وذلك على المستوى الداخلى والمستوى العربى والإقليمى وعلى المستوى الدولى.

٣- ١- السياسات السورية على المستوى الداخلى :

على الرغم من تبنى الدولة السورية سياسات اقتصادية قوامها التمسك بالثوابت المبنية على تعزيز دور القطاع العام وريادته ، فإنها بدأت تتعامل بمرونة مع متغيرات العصر ، ولكن باستبعاد القوالب أو الوصفات الجاهزة التى تأتى بضغط من الخارج ولا تنبع من الواقع السورى ، ولا تنسجم مع الفهم السورى لطبيعة المسارين السياسى والاقتصادى فى سوريا ، ويعبر عن ذلك الرئيس الأسد بقوله : « لنا وجهة نظر متباينة وثابتة حول اللوحة الاقتصادية فى بلد اشتراكى ، وقد اخترنا التعددية الاقتصادية »[١٦] ، وكذلك قوله : « إننا لا نفعل شيئًا لأن الآخرين يفعلونه ... نحن نفعله عندما نقتنع بأنه يعبر عن إرادتنا وقناعاتنا ويفيد شعبنا ...»[١٧] .

وفيما يتعلق بأطروحة « الخصخصة » ، نرى أن الدولة السورية قد وقفت موقفًا انتقائيًا ؛ بمعنى المزاوجة بين مزايا الاقتصاد المخطط ومزايا اقتصاد السوق ، واستبعدت حتى الآن بيع أو تأجير مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص الوطنى أو الأجنبى . وفى سوريا تفهم « الخصخصة » إذا ما كانت ترمى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الدخل القومى ، وهذا ما تحقق بالفعل . انظر الجدول الآتى :

نسبة المساهمة فى الناتج الإجمالى المحلى فى سوريا

السنة	القطاع العام (نسبة مئوية)	القطاع الخاص (نسبة مئوية)	ملاحظـــات
١٩٦٣	٢٥	٧٥	قبل بناء مؤسسات القطاع العام
١٩٧٥	٥٤	٤٦	
١٩٨٥	٤٨	٥٢	
١٩٩٢	٣٩	٦١	بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١
١٩٩٤	٣٨	٦٢	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات مكتب الإحصاء المركزى بدمشق وبيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، ودراسة د. عيد أبو سكة، الخصخصة: ما لها وما عليها، مصدر سابق ص ٨٤.

كما يلاحظ فى هذا الإطار، أن الدولة السورية لا تذهب إلى بيع بعض مؤسسات القطاع العام التى تعانى بعض العيوب والنواقص، بل ترى الحل فى معالجة أوضاع هذه المؤسسات وتحسين أدائها وتطويرها ورفدها بالخبرات الإدارية والعلمية ذات الكفاءة، وتحديث أساليب العمل فيها وتخفيض الهدر وضغط النفقات، من خلال دمج عدد من الشركات فى مؤسسة واحدة وهكذا.

ومن السياسات التى اتبعتها الدولة السورية على الصعيد الداخلى، نذكر:

أ – القيام بإصلاحات اقتصادية ذاتية

أدخلت الدولة السورية خلال الأعوام العشرة الماضية إصلاحات عدة على

نظامها الاقتصادى، تضمنت التوجه نحو اقتصاد السوق تدريجيًا، واعتمدت التصدير فى استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، وقدمت القطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير والاستثمار وجذب الاستثمار الخارجى المباشر. ويلاحظ أن هذه الإصلاحات جاءت من رؤية الدولة السورية بضرورة الانفتاح، ولكن بشكل تدريجى، على الاقتصاد العالمى، ولم تأت هذه الإصلاحات بضغوط من المؤسسات المالية المانحة، بل نتيجة تخوّف القيادة السورية من الآثار السلبية للانعزال وعدم التكيف مع التطورات العالمية الجارية، فتم الانفتاح الاقتصادى ولكن أيضًا دون «هرولة».

وبهذا الصدد، يشير د. محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن سوريا استطاعت أن تحقق برنامجًا ذاتيًا للإصلاح الاقتصادى، انطلق فى معطياته الأساسية من توجيهات الرئيس حافظ الأسد فى الاعتماد على الذات وتطبيق التعددية الاقتصادية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية، وسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، ونفقات الدولة ومواردها والاستيراد والتصدير والادخار والاستثمار، وذلك من خلال تعبئة جهود جميع المواطنين وإمكاناتهم فى الداخل والخارج لتحقيق هذا الهدف، كذلك من توجيهات الرئيس الأسد بضرورة تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادى العربى، والانفتاح على العالم الخارجى والإفادة من التقدم العلمى والتقنى مع الحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعى فى سوريا[١٨].

غير أنه، يؤخذ على هذه الإصلاحات أنها لم تتلازم مع تعديلات جوهرية فى النظام المصرفى والمالى فى سوريا، واقتصرت التعديلات المصرفية على زيادة

شبكة فروع المصارف واستحداث فروع خاصة بالاستثمار وتحسينات فى التقنيات المستخدمة والسماح بفتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبى للمواطنين، وكلها خطوات ضرورية لكنها غير كافية. وظل النظام المصرفى يعمل بمؤسساته وأنظمته لخدمة نظام التخطيط المركزى على نحو يجعله يفتقر إلى الدنياميكية فى الأداء وإلى أدوات الادخار والاستثمار المتنوعة والمتعددة الآجال، وإلى الوصول إلى أسواق التمويل الدولية، وهو بوضعه الراهن غير قادر على دمج سوريا فى الاقتصاد العالمى والاقتصاد الإقليمى والعربى، فضلًا عن إمكان جعلها مركزًا إقليميًا فى أى تجمع إقليمى عربى[١٩].

إن الإصلاح الاقتصادى فى سوريا قد بقى محدودًا حتى الآن؛ فهو لم يساعد القطاع الخاص على إطلاق كامل طاقاته والقطاع العام على التخلص من عقباته وعيوبه، ولم يلغ الإصلاح أو يطور كثيرا من مؤسسات نظام التخطيط المركزى وقوانينه. ولم يوفر للقطاع الخاص المؤسسات اللازمة لتنشيط دوره بشكل جيد. واقتصر التحرر الاقتصادى على زيادة دور القطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير، وبقيت التنمية الاقتصادية فى سوريا تعتمد على الحماية الشديدة من المنافسة الخارجية المتمثلة فى السلع الممنوعة من الاستيراد وفى الرسوم الجمركية المرتفعة؛ وهذا ما حد من قدرة القطاع الإنتاجى على منافسة البضائع الأجنبية فى عقر داره وفى الأسواق الدولية، خاصة إذا ما سلمنا أن بعض الحماية ضرورى إلا أن الإفراط فى ذلك يؤدى إلى تدنى الإنتاجية والجودة[٢٠].

ب – اتباع سياسة الاعتماد على الذات وتشجيع الابتكار والإبداع

اتبعت الدولة السورية سياسة الاعتماد على الذات لمواجهة المصاعب

الاقتصادية التى تواجهها ، وفى سبيل ذلك ، كان الرئيس حافظ الأسد قد طالب الشعب العربى السورى فى أكثر من مرة بالاعتماد على الذات وتعميق روح المسئولية الجماعية فى مواجهة المصاعب الاقتصادية ، حيث يقول : « لا ريب أن أوضاعنا اليوم أفضل كثيرا مما كانت عليه عندما تحدثت عن مصاعبنا الاقتصادية ، ونتوقع أن تكون أفضل مما هى عليه الآن خلال زمن نأمل ألا يكون طويلا ، فاقتصادنا متين الأساس ، وإمكاناتنا جيدة ، ومواردنا ننميها باستمرار ، وهذا يتطلب منا أن نعمل كثيرا وأن نرفع وتيرة العمل ، وننمى حس المسئولية الجماعية »[٢١] ، ويضيف : « لدى كل منكم طاقة كامنة ، وطنكم يدعوكم لاستنهاضها كى تضاف إلى طاقات هذا الوطن ، إذا لم تبنوا دفاعكم وتحموا وتدافعوا بأنفسكم عن بلدكم فلن يدافع عنه أحد ، وإذا لم تعينوا اقتصادكم بمالكم وعرقكم وجهدكم ، فلن تتقوا شر الحاجة ولن تتوافر حاجاتكم ، وإذا لم تقووا وطنكم ببناء اقتصاده ودفاعه وثقافته ووحدته الوطنية المتراصة فلن يقوى الوطن »[٢٢] .

وتوازيا مع سياسة الاعتماد على الذات ، اتجهت الدولة السورية إلى تشجيع الابتكار والإبداع ، وتم تخصيص مكافآت مالية مجزية لهذا الغرض . وكذلك عقدت مؤتمرات دورية للإبداع الوطنى بما يسهم فى توطين التكنولوچيا واستيعابها والحيلولة دون هجرة الكفاءات العلمية . وبهذا الصدد ، يشير المهندس محمود الزعبى رئيس مجلس الوزراء السورى إلى أنه « ... لا تنمية ولا تطوير من دون تحسين الظروف المادية للعاملين وتحفيز المخلصين المجدين والمتفوقين ماديًا ومعنويًا ، وبالمقابل منع وصول غير الأكفاء وأصحاب النفوس الضعيفة إلى مواقع المسئولية الإدارية على المستويات كافة ...»[٢٣] .

ج- الانفتاح على القطاع الخاص وتشجيع مناخ الاستثمار

يلاحظ، أنه منذ الدور التشريعى الخامس (١٩٩٠- ١٩٩٤) أن الدولة فتحت المجال لرجال الأعمال للمشاركة فى عضوية مجلس الشعب بعد توسيع عدد مقاعده، بحيث بلغت نسبة المقاعد التى سيطر عليها المستقلون فى مجلس الشعب - ومعظمهم من رجال الأعمال - نحو ٣٤٪ و ٣٢,٢٪ فى الدورين التشريعيين الخامس والسادس على التوالى من مجموع مقاعد مجلس الشعب البالغة ٢٥٠ مقعدا[٢٤]، ويأتى ذلك بوصفه مكافأة للقطاع الخاص السورى على دوره فى التغلب على الأزمة الاقتصادية التى واجهت سوريا، بحيث تم الاعتراف بهؤلاء المساهمين فى العملية السياسية. ومما يدلل على هذا التوجه الجديد للقيادة السورية، تقريبها لرجال الأعمال وتوسيع دور القطاع الخاص تعبيرا منها عن رغبتها فى الإفادة من موارد رجال الأعمال والقطاع الخاص وإمكاناتهم بوصفهم أدوات لتحفيز الاقتصاد السورى. حتى إن الرئيس السورى حافظ الأسد قد أدلى بصوته فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ لأول مرة برفقة أحد أهم رجال الأعمال السوريين، وهو د. راتب الشلاح رئيس غرفة تجارة دمشق، كما تكرر ظهور رجال الأعمال السوريين فى المناسبات والاحتفالات الرسمية؛ ومن قبيل ذلك، اصطحاب الرئيس الأسد وفدا من رجال الأعمال السوريين، وكان أحد هؤلاء الدكتور عثمان العائدى، فى مأدبة العشاء التى أعدها الرئيس الفرنسى «جاك شيراك» للرئيس حافظ الأسد فى زيارته «التاريخية» لفرنسا فى ١٩٩٨/٧/١٦.

وفى هذا السياق، تم فى مطلع التسعينيات تشكيل عدد من اللجان

الوزارية، جرى فيها تمثيل جماعات رجال الأعمال عبر غرف التجارة والصناعة؛ ومن ذلك لجنة توجيه الاستيراد والتصدير، ولجنة الاستهلاك، والمجلس الأعلى للاستثمار وغيرها من اللجان. وهذا ما سمح لرجال الأعمال السوريين أن يسهموا فى رسم السياسات التنموية للدولة، غير أن القرارات المهمة فى هذا الصدد لا تزال تتخذ فى إطار مؤسسة الرئاسة وبالتشاور مع مجلس الوزراء والقيادة القطرية لحزب البعث.

وجدير بالذكر، أنه برغم الإصلاحات التى قامت بها سوريا منذ العقد الأخير، والتى جعلت القطاع الخاص يسهم بنحو ٦٠٪ من إجمالى الناتج المحلى و ٢٢٪ من قيمة الصادرات السورية، فإن القطاع الخاص لا يزال يواجه عدة صعوبات تتعلق بطبيعة عمل منشآته والتشريعات والقوانين الناظمة لعمله، هذا بالإضافة إلى الظروف الخارجية. ومن هذه الصعوبات نذكر[٢٥]:

١- مشكلة محدودية التمويل المحلى المتاح للمنشآت الصناعية الخاصة، فالمصرف الصناعى السورى إمكاناته المالية متواضعة، ولا يتجاوز رأسماله ٢٥٠ مليون ليرة سورية (ل. س) (الدولار= ٥٠ ليرة سورية أى نحو ٥ مليون دولار) المدفوع منها ٢٠٨ مليون ل. س، بينما تقدر حاجة المشاريع الصناعية بنحو ٣٠٠ مليون ل. س (أى ٦ مليون دولار).

٢- تشكل الشرائح الضريبية المفروضة على الصناعات أهم الأعباء التى تحد من قدرتها على المنافسة العالمية، ومنها ضريبة ريع الآلات المفروضة على الريع السنوى البالغ ٨٠٪ من قيمة آلات المنشآت الصناعية، التى تطبق عليها ضريبة تصاعدية على شرائح تمثل ضريبة ريع العقارات. وهناك ضريبة دخل الأرباح

الصافية تصل إلى ٥٨٪ أحيانا ، بالإضافة إلى رسوم التصدير ، وكذلك الرسوم الجمركية على المواد المستوردة الداخلة فى الصناعة المحلية ، وتصل إلى نسبة تتراوح بين ٧-٣٠٪ على المواد الأولية الخام ، وتصل على بعض المواد شبه الأولية إلى ٧٠٪ ، كالأقمشة مثلا .

٣- وهناك صعوبات متعلقة بطبيعة عمل المنشآت الصناعية تضعف الإدارة العلمية و تؤدى إلى سيطرة الفكر الفردى على حساب شركات الأموال ، وانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادى لهذه المنشآت . وهناك صعوبة الحصول على التقنية الحديثة ، والشروط التى تفرضها الشركات المصدرة للآلات ، الأمر الذى ينعكس على مواصفات السلع المنتجة . وكذلك صعوبة عملية الصيانة والتدريب وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة نتيجة العمل بوردية واحدة فى أغلب الصناعات الخاصة ، وهامشية التقيد بالمواصفات والمعايير الدولية . على أنه فى الأعوام الثلاثة الأخيرة تأهلت عدة شركات سورية للحصول على شهادة « الأيزو » .

ولحل هذه المشكلات ، كان ممثل غرفة تجارة دمشق قد دعا فى المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية العربية[٢٦] إلى تطوير الصناعة السورية وإعادة تأهيلها وفق أسس أكثر تنافسية من خلال عدة إجراءات ، منها[٢٧] :

أ- إقامة مدن صناعية .

ب- تطوير الأنظمة المالية والمصرفية .

جـ- توفير التمويل المالى لإقامة مشاريع صناعية .

د - التركيز على الصناعات التصديرية .

هـ - تخفيض الضرائب المفروضة ؛ لأنها ستكون الخطوة الحاسمة للحكم على مدى قدرة الصناعات السورية على البقاء والتطور ، فى ظروف العولمة والانفتاح الشامل ، الذى سيؤثر على الصيغ الحمائية التى لا تزال تعمل فى كنفها الصناعة السورية .

وفيما يتعلق بتشجيع مناخ الاستثمار فى سوريا ، لعل أهم خطوتين قامت بهما الحكومة السورية فى هذا الإطار ، هما توسيع مقاعد مجلس الشعب السورى وإتاحة نحو ثلث هذه المقاعد أمام رجال الأعمال ، وإصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذى يتيح فرصا استثمارية للقطاع الخاص مع إعفاءات ضريبية تصل إلى خمس سنوات ، وإذا كان الاستثمار فى صناعات تصديرية تصل الإعفاءات الضريبية إلى سبع سنوات . كما سمحت الحكومة السورية بفتح حسابات بالنقد الأجنبى والاقتراض من المصارف المحلية واستخدام الخبراء الأجانب ، وهذا وفر فرصة استثمار حقيقية ودفع بالقطاع الخاص فى سوريا إلى استثمار مبلغ ٣٣٦ مليار ل . س (أى نحو ٦,٧٢ مليار دولار) فى السنوات ٩١- ١٩٩٦ [٢٨] .

وفى هذا الإطار ، تم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس محمود الزعبى . وفى سبيل زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص ، بحث المجلس الأعلى للاستثمار فى ١٩٩٨/٥/٣ التعديلات المقترحة على قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ بهدف تبسيط إجراءات الاستثمار والترخيص وتخفيف الأعباء عن المستثمرين وتيسير أمورهم ، وتشمل التعديلات

المقترحة[٢٩] :

١- إعطاء صلاحيات جديدة للوزارات فى مجال الاستثمار ليكون بإمكان كل وزارة منح موافقات للمشاريع الاستثمارية ضمن نطاق عملها ، الأمر الذى سيوفر على المستثمرين الوقت والجهد .

٢- منح إعفاءات أكبر للمشاريع التى تقام خارج المدن الرئيسية .

٣- حث المستثمرين على إقامة مناطق صناعية فى دمشق وحلب وحمص للمساهمة فى حل كثير من الإشكالات التى تعانى منها المشاريع الاستثمارية ، سواء من ناحية الترخيص الإدارى أو لجهة تكاليف جديدة للطاقة وشبكة المياه والصرف الصحى والاتصالات .

وفى هذا الإطار ، يلاحظ أن عدد المشاريع المرخص لها وفق قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ قد بلغ ١٤٩٢ مشروعا ، كان نصيب القطاع الخاص منها ٧٢٥ مشروعا تصل قيمتها إلى نحو ٢٨١,٨ مليار ل . س (نحو ٥,٦٣٦ مليار دولار أمريكى)[٣٠] ، وهى توفر نحو ٦٣٢٠٣ فرصة عمل . وتتضمن المشاريع الصناعية المرخص لها حديثا إنتاج أدوية وحواسيب وأعلاف وأقمشة وألبسة وغيرها ، بمشاركة مستثمرين عرب وأجانب . وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول الأجنبية التى يستثمر مواطنوها أموالهم فى سوريا ، وذلك من خلال سبعة مشاريع ، تليها روسيا الاتحادية بخمسة مشاريع ، وفرنسا[٣١] وإيطاليا وإنجلترا بأربعة مشاريع لكل منها . وتأتى السعودية[٣٢] فى مقدمة الدول العربية المستثمرة فى سوريا بـ ٤١ مشروعا ، يليها لبنان بـ ٢٤ مشروعا ، والأردن بـ ٢٠ مشروعا[٣٣] . ويتركز ٧٦٪ من هذه المشاريع فى مناطق ريف دمشق وحلب ، أما

باقى المدن السورية فكان نصيبها من تلك المشروعات ٣٩٤ مشروعا فقط[٣٤] .
وبهذا الصدد ، جدير بالذكر أن الموازنة السورية لعام ١٩٩٨ قد أولت أهمية بالغة للاستثمار ، حيث حظيت الاستثمارات بنسبة ٥٠,٣٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى البالغ ٢٣٧,٣ مليار ل . س (أى نحو ٥,٢ مليار دولار أمريكى) ، وهذا يعنى أن نسبة مخصصات الاستثمار لعام ١٩٩٨ قد زادت بنسبة ٦,٣٪ عن مثيلتها لعام ١٩٩٧. وهذا يدل على مدى اهتمام الدولة السورية بتوسيع مجال الاستثمار وتأمين احتياجات المشاريع الاستثمارية المتوقعة فى سوريا[٣٥] .

مع ذلك وبرغم الجهود الحثيثة للدولة السورية لتحسين مناخ الاستثمار فى سوريا ، فإن هذا المسعى يصطدم ببيئة استثمارية محوطة بقوانين لا تساعد على تحقيق الأهداف التى تتوخاها الدولة السورية (ومنها على سبيل المثال القانون ٢٤ لعام ١٩٨٦ الخاص بالتعامل بالعملات الأجنبية ، وقانون الإيجار لعام ١٩٥٢ وقانون العلاقات الزراعية لعام ١٩٥٨، وقانون التنظيم والعمران والاستملاك لعام ١٩٧٩) بالإضافة إلى عدم توافر كثير من أهم مقومات البنية التحتية كما ينبغى ؛ مثل غياب المناطق الصناعية المؤهلة . كما أن إصلاح الإدارات الحكومية المثقلة بأعباء البيروقراطية لم يقطع أشواطا كبيرة بعد ؛ فالروتين وتعقيد المعاملات وحالات ممارسة الفساد لا تزال تشد خناقها على الأنشطة الاستثمارية . كما أن عملية إصلاح القطاع المالى والمصرفى لا تزال تراوح فى مكانها تقريبا منذ أعوام عدة فالبنوك لا تزال حكرا على الدولة ، والحصول على القروض اللازمة لتمويل المشاريع بالشكل الكافى لا يزال غير ممكن فى معظم الأحيان ، كما أن معدلات الفائدة لا تحفز على الادخار ، هذا فضلا عن وجود أسعار صرف متعددة للعملة الوطنية ، مع أن سعر الليرة السورية مستقر منذ نحو عشر سنوات[٣٦] .

د- التأكيد على محاربة البيروقراطية وتطبيق مبدأ المحاسبة وسيادة القانون

لقد عملت القيادة السورية، من مرحلة إلى أخرى، فى سبيل رفع كفاءة إدارة الاقتصاد السورى، على محاربة البيروقراطية والقضاء على مختلف مظاهر الروتين بما يحقق معدلات تنمية أفضل. وفى هذا الإطار، يشير الرئيس حافظ الأسد فى خطابه أمام مجلس الشعب إلى أنه «...فى سعينا لبناء الدولة العصرية لابد من عمل جاد لتخليص دوائر الدولة من البيروقراطية، ويتطلب ذلك تبسيط أساليب العمل وتحديثها على نحو ييسّر مصالح المواطنين ...»[٣٧]. وهذا يتوازى مع إدراك الرئيس حافظ الأسد لضرورة المصارحة والمحاسبة، حيث أكد أكثر من مرة على عدم التستر على الأخطاء والعيوب والنواقص[٣٨]، لأن ذلك من متطلبات إنجاح السياسة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية، على أن تتم المحاسبة فور وقوع الخطأ وعدم الانتظار حتى تتراكم الأخطاء بسبب التقصير وعدم الشعور بالمسئولية، وعدم التساهل فى تطبيق مبدأ سيادة القانون والنظام ومنع أى تجاوز له. وكان الرئيس الأسد قد طالب مجلس الشعب بأن يلعب دوره فى «الرقابة والمتابعة والمحاسبة»؛ لأن «الرقابة والمحاسبة عنصران أساسيان لمنع حدوث الخطأ»[٣٩].

وفى هذا السياق، تشهد سوريا حاليا حملة على الفساد؛ ذلك بأن خطاب الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم لولاية خامسة فى ١٩٩٩/٣/١١ قد أعطى دفعا لها؛ إذ أشار إلى «... وجود ثغرات يجب معالجتها لتحديث الدولة وتمكينها من أداء مهامها فى خدمة الشعب وتوفير متطلباته»، لافتا إلى وجود بعض من «فقد الشعور بالمسئولية فقصر أو أهمل أو أساء، والدولة لا تستطيع

النهوض فى ظل استمرار مثل هذه الحالات»، داعيا إلى «تحمّل المسئولية ومحاسبة المقصر والمتهرب، وإلى ضرورة تطوير العمل فى الدولة ومؤسساتها حتى لا تتسع الفجوة بيننا وبين الآخرين»، وذهب إلى حد حسبان التقصير فى العمل «إخلالا بالواجبات الوطنية»[٤٠].

ويذكر أن الحملة الحالية على الفساد فى سوريا قد ارتبطت باسم د. بشار الأسد الذى سعى لوضع استراتيجية واضحة لمحاربة الفساد تقوم على أسس منهجية وقانونية. ورغم أن د. بشار الأسد يرى أن الفساد ظاهرة عالمية وقديمة، فإنه يشير إلى أن تطبيق القانون كفيل بتنظيم أمور المجتمع ومنع ضرر الفساد[٤١].

هـ- الاستمرار فى سياسة دعم الطبقات والشرائح الاجتماعية الكادحة

لا تزال الدولة السورية تتبع سياسة دعم الطبقات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وذلك من خلال دعم المواد الغذائية الأساسية، والالتزام بتسويق المحاصيل الزراعية من الفلاحين، فضلا عن القروض الميسرة لهؤلاء، والاستمرار فى مجانية التعليم فى مختلف مراحله للسوريين وكذلك للوافدين العرب، وضمان توظيف كافة الخريجين من بعض الكليات الجامعية والمعاهد التقنية والمهنية. وقد وصلت العمالة فى الإدارة الحكومية فى القطاع العام نحو ٥٠٠ ألف شخص بصفة دائمة و ٢٣٦ ألف شخص بصورة مؤقتة وهؤلاء نسبتهم نحو ١٨٪ من قوة العمل السورية. وتجدر الإشارة إلى أن موازنة الدولة لعام ١٩٩٨ توفر حوالى ٩٦ ألف فرصة عمل جديدة خصوصا فى القطاعين الاقتصادى والاستثمارى إلى جانب فرص العمل المتوقع توفيرها فى الإدارات الحكومية[٤٢].

وفى الواقع، تحاول الدولة السورية أن توفر بيئة للتنمية المستديمة، على النحو

الذى يدعم ذوى الدخل المحدود ويحد من الفقر ، وذلك من خلال مبدأ سيادة القانون وتحقيق نوع من استقرار الاقتصاد الكلى ، والاستثمار فى البشر وفى البنية الأساسية ، حيث تم إنارة الريف السورى ومده بالخدمات اللازمة من مياه صالحة للشرب ومرافق صحية وغيرها من الخدمات .

و- الاهتمام بالبحث العلمى والمعلوماتية

مع بداية التسعينيات ، بدأت الدولة السورية تضع البحث العلمى فى مقدمة اهتماماتها ، وجاءت هذه السياسة بتوجيهات القيادة السياسية التى رأت أنه إذا لم « نمسك بناصية البحث العلمى وسبر أغواره ، فلن نملك التقدم المنشود . وقد لا يمكن الحفاظ على المنجزات المتحققة . ومن هنا ، تم التركيز على ضرورة إعطاء الجامعات اهتمامها البالغ لمسألة البحث العلمى على الصعيدين النظرى والتطبيقى ، نظرا لأن البحث العلمى هو أحد أهم ركائز التقدم العلمى[٤٣] .

كما تبنت الدولة السورية ، نتيجة اهتمام الرئيس حافظ الأسد ونجله د . بشار الأسد ، ما يسمى بالبرنامج الوطنى للمعلوماتية . فقد أصدر الرئيس الأسد مرسوما جمهوريًا فى نهاية عام ١٩٩٧ يقضى بتدريس المعلوماتية فى المدارس والجامعات السورية . وكانت الخطوة الأولى فى البرنامج الوطنى للمعلوماتية ، إدخال الحاسب الآلى إلى وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية والجامعات وربط هذه المؤسسات بشبكة « الإنترنت » . وسبق هذه الخطوة ، افتتاح المركز القومى للمعلومات بدمشق ، وتلاه افتتاح مركز المعلومات السورى - الأوربى بفرعيه بدمشق وحلب .

جدير بالذكر ، أن البرنامج الوطنى للمعلوماتية كانت قد أقرته القيادة

السورية تحت « اسم الاستراتيجية الوطنية لإدخال المعلوماتية فى التعليم » بالتعاون مع « اليونسكو » ، حيث بلغ عدد مراكز المعلوماتية فى سوريا ٢٥١ مركزا موزعا على المحافظات ومراكز المدن السورية . وتشمل خطة نشر المعلوماتية فى مجال التربية ثلاثة محاور[٤٤] :

المحور الأول : استخدام المعلوماتية فى تحديث الإدارة التربوية ، كما استخدمت المعلوماتية فى تحديث إدارات ومؤسسات الدولة والقطاع العام .

المحور الثانى : إدخال المعلوماتية فى التعليم ، وذلك إما بما هو وسيلة تعليمية أو بما هو محتوى داخل المناهج .

المحور الثالث : تهيئة الأطراف القادرة على التدريب وتدريس المعلوتية .

وفيما يتعلق بالموقف من المعلوماتية ، تجدر الإشارة إلى وجود جيلين من الموظفين فى سوريا ، **الأول** خائف من المعلوماتية وفتح البلاد أمام عالم « الإنترنت » ؛ لأن ذلك سيؤدى - من وجهة نظر هؤلاء - إلى اختراق ثقافى والتأثير على ولاءات المواطنين وقيمهم الاجتماعية . فى حين يطالب **الثانى** بقوة بدخول عالم المعلوماتية وتعميم « الإنترنت » على المواطنين ، مستندا إلى ثقافة عربية قوية لن تهتز ولن تتعرض للغزو الثقافى . وفى الواقع ، يعكس هذا الجدل العلنى جدلا فى العمق بين جيل يخاف على مواقعه ، لأنه غير قادر على استيعاب التكنولوچيا ، وآخر طموح يسعى لإيجاد موقع له عبر المعلوماتية .

وإنه حتى لحظة إعداد هذه الدراسة لم تتخذ الدولة السورية قرارا بتعميم خدمة « الإنترنت » ، ولكنها انتهت من إقامة شبكة بريد إليكترونى E-MAIL

محلية ، وهذه الشبكة منفصلة حاليا عن شبكة « الإنترنت » وتنحصر خدماتها داخل سوريا ، غير أنها خطوة أولى ووجودها يقلص الوقت اللازم لتعميم خدمة « الإنترنت »[٤٥] .

أما أسباب تأخر إتاحة خدمة « الإنترنت » للجميع ، فلعلها تعود إلى تخوّف الجهات الرسمية السورية من عقدة الاختراق الثقافى الذى يمكن أن يتعرض له المواطن السورى ، مع وجود كم هائل من المعلومات المغلوطة على مواقع فى شبكة « الإنترنت » ، هذا فضلا عن وجود مواقع إباحية هدامة ولا أخلاقية . ولذلك سيكون استخدام « الإنترنت » فى سوريا عبر « خادم » SERVER ، وذلك بأن يتصل المشترك برقم هاتف تحدده المؤسسة السورية للاتصالات ، ويدخل كلمة السر ليتم الاتصال عبر « الخادم » القادر على حجب المعلومات غير المرغوب فيها .

ز – الاهتمام الكبير باللغة العربية :

اتبعت الدولة السورية سياسة مدروسة لتوعية المواطنين بأهمية التمسك باللغة العربية لمواجهة العولمة الثقافية ، وذلك على المستويين الرسمى والشعبى ، كما لجأت الدولة السورية إلى تعريب التعليم فى الجامعات وإسراع وتيرة ترجمة العلوم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية[٤٦] . كما تم فى إطار اهتمام الدولة السورية باللغة العربية عدة خطوات ، منها :

- إصدار مرسوم جمهورى يقضى بتدريس اللغة العربية فى جميع سنوات الدراسة حتى المرحلة الجامعية .
- إصدار قانون معاقبة الشركات والمؤسسات الخاصة التى تتخذ أسماء غير

عربية .

● عدم السماح للمواطنين بتسمية أبنائهم بأسماء أجنبية ما لم يكن المواطن السورى من أصول شركسية أو أرمنية أو داغستانية ... إلخ .

● معاقبة أو تنحية من لا يجيدون اللغة العربية الفصحى فى قطاع الإعلام والصحافة ، والتأكيد على التحدث باللغة العربية فى جميع الأنشطة الرسمية .

● تعريب التعليم الجامعى مع الحفاظ على مستوى اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية .

ح – الانفتاح على جماعة الإخوان المسلمين والشيوعيين :

لم تقتصر خطوات الانفتاح السياسى على وضع جماعات رجال الأعمال ، بل امتدت إلى التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين التى طرحت خيارات إيجابية من حيث المبدأ ، تبدأ بالمصالحة مع النظام ، وتنتهى باقتراح الانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية . كما أنه لدى جماعة الإخوان المسلمين رغبة إقناع القيادة السورية بالموافقة على فتح حوار مباشر لمناقشة كل الأمور والخيارات والاقتراحات الأمنية والسياسية ، بل وصل الأمر بقيادة الجماعة أن أبدت استعدادها لنقد ذاتها وتحمل المسئولية السياسية والأخلاقية عما وقع فى سوريا من مصادمات فى أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات[٤٧] .

وفى مقابل ذلك ، لوحظ وجود بعض المؤشرات الإيجابية من جانب القيادة السورية ، منها إرسال الرئيس حافظ الأسد طائرة خاصة لنقل جثمان الشيخ عبد الفتاح أبو غدة – المراقب العام السابق للإخوان المسلمين ودفنه فى سوريا ،

الأمر الذى عدته الجماعة دليلا إضافيًا على تضييق الفجوة بين القيادة السورية وجماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما جرى تأكيده على لسان وزير الإعلام السورى د. محمد سلمان بقوله: «إن الفجوة ضاقت بين الطرفين بحيث لم يعد هناك عداء بينهما بالمعنى الحقيقى للكلمة» مشيرا إلى عودة بعض قادة الإخوان لممارسة الحياة الطبيعية فى سوريا[٤٨].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد إلى قرارات متتالية من الرئيس الأسد بالإفراج عن كثير من المعتقلين السياسيين من الإخوان المسلمين، وذلك مبادرة إيجابية. كما شهد النصف الأول من عام ١٩٩٨ مؤشرات عدة على استمرار الحكومة السورية فى عملية الانفتاح السياسى والإعلامى فى إطار سياسة متدرجة فى السنوات الأخيرة عندما أفرجت عن عدد من السجناء السياسيين، وسمحت بعودة النشطاء السياسيين. ومن بين أولئك الذين تم الإفراج عنهم الذين وصل عددهم إلى ٣٢٥ سجينا، رياض الترك - الأمين العام للحزب الشيوعى السورى - المكتب السياسى، والمحامى أكثم نعيسة - نائب رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان، وكذلك أشخاص من الإخوان المسلمين وجماعة صلاح جديد. وتندرج عملية الإفراج عن هؤلاء فى إطار سعى الحكومة السورية إلى تعزيز الجبهة الداخلية والتسامح مع الذين أساءوا للدولة والنظام عبر السنوات السابقة[٤٩].

٢- ٢- السياسات السورية على الصعيد العربى:

تلتقى الدولة السورية فى هذا الإطار مع الدعوة المصرية للقيام بخطوات عملية على طريق السوق العربية المشتركة، لأن الدولة السورية تدرك أنه مهما بلغ

معدل نموها الاقتصادى ومهما حققت من خطوات إيجابية ، فإنها ستكون قاصرة ما لم تكن فى إطار التكامل الاقتصادى العربى ، حتى إن الأقطار العربية لو اتفقت ودخلت اتفاقية « الجات » بصورة تكتل إقليمى ، حيث تتمتع التكتلات الإقليمية بمزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء منفردة ، لكان بالإمكان الحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية فى التعامل مع الدول الأعضاء فى الاتفاقية[٥٠] .

وبهذا الصدد ، وافقت سوريا على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة ؛ التى تقضى بخفض نسبة الرسوم الجمركية بواقع ١٠٪ بدءا من يناير/ كانون الثانى ١٩٩٨، كما وافقت سوريا على قيام منطقتين للتجارة الحرة مع جمهورية مصر العربية والعراق . وتوازيا مع ذلك ، وقعت سوريا مع لبنان فى السنتين الأخيرتين عدة اتفاقيات اقتصادية منها : اتفاقية تشجيع الاستثمار وحمايته بين سوريا ولبنان ، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب الضريبى (يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦) ، واتفاق توحيد التعريفة الجمركية بين سوريا ولبنان بدءا من ١/١/ ١٩٩٩، بحيث تم بالفعل تخفيض هذه الرسوم بواقع ٢٥٪ سنويًا . كما تم إصدار بطاقة مرور موحدة للسوريين واللبنانيين على حد سواء بما يسهل حركة انتقال الأشخاص بين البلدين . وفى الواقع ترى سوريا أن هذه الاتفاقيات الموقعة مع لبنان مفيدة جدًا لتهيئة السبيل للمشاركة السورية - الأوربية[٥١] .

٢- ٣- السياسات السورية على الصعيد الدولى :

يلاحظ فى هذا الإطار ، أنه من المفارقات أن سوريا كانت هى ولبنان العضوين العربيين المؤسسين فى اتفاقية « الجات » فى دورتها الأولى فى « جنيف » عام ١٩٤٧، إلا أن سوريا كانت قد انسحبت عام ١٩٥١. أما الآن ، فقد

تقدمت بطلب للانضمام لاتفاقية «الجات» ؛ ومن المتوقع أن تحسم مسألة الانضمام لاتفاقية «الجات» فى نهاية العام ١٩٩٩.

وتمهيدا لاندماج الدولة السورية جزئيًا وبحسب أولوياتها ومصالحها الوطنية ، فى الاقتصاد العالمى ، وجدت فى التوقيع على اتفاق المشاركة المتوسطية مع الاتحاد الأوربى فرصة لتطوير الاقتصاد السورى والحوار مع أوربا ومحاولة تنشيط الدور الأوربى فى عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى[٥٢] . ويلاحظ أن المسئولين السوريين قد حضروا جميع مؤتمرات المشاركة المتوسطية منذ مؤتمر «برشلونة» ١٩٩٥، وكذلك مؤتمر «مالطة» ١٩٩٧، ومؤتمر «باليرمو» التمهيدى فى إيطاليا ١٩٩٨، كما سيشاركون فى مؤتمر «شتوتجارت» عام ١٩٩٩. ولعل الاتجاه السورى للاندماج فى الاقتصاد العالمى عبر البوابة الأوربية ، يصب فى إطار رفض سوريا وعدم تحمسها لما سمى بمشروع «الشرق الأوسط الجديد» لتخوفها من إمكانية الهيمنة الإسرائيلية ولرغبتها فى تطوير علاقاتها الإقليمية والدخول فى العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة بمساعدات أوربية ، وبصفة خاصة من فرنسا . ولعل ذلك ، يفسر لنا الدأب السورى فى البحث عن شريك دولى يحقق بعض التوازن أمام الانحياز الأمريكى لإسرائيل ويساعد سوريا اقتصاديًا وسياسيًا فى التعامل مع المتغيرات الدولية وظاهرة «العولمة» .

ويندرج فى هذا السياق ، التوجه السورى نحو فرنسا لطرق باب المشاركة الأوربية بقوة . حيث يشير فاروق الشرع وزير الخارجية السورى إلى أهمية العلاقات مع أوربا عموما ومع فرنسا خصوصا ، مؤكدا «أن الجغرافيا قد فرضت

ببعديها السياسى والاقتصادى هذه العلاقات التى ربطت شعوب المنطقتين الأوربية والعربية بمصالح متبادلة وتراث روحى وبمعين غنى لا ينضب من المعارف والعلوم »[٥٣] .

كما تصب فى هذا الإطار ، الزيارة « التاريخية » التى قام بها الرئيس السورى حافظ الأسد إلى فرنسا فى ١٩٩٨/٧/١٦؛ لأن هذه الزيارة وضعت الأسس العملية لمشاركة سورية - فرنسية وسورية - أوربية ، وستأخذ مداها المستقبلى وفق القواعد والأسس التى تخدم المصالح المشتركة لسوريا وفرنسا ودول الاتحاد الأوربى . هذا مع أن السوريين يؤمنون ويعتقدون أنه يمكن أن تثمر العلاقات العربية - الأوربية على نحو أفضل لو كان العرب يتعاملون مع أوربا ومع العالم ككتلة سياسية واقتصادية واحدة[٥٤] .

خاتمة : من خلال ما تقدم ، يمكن القول إن القيادة السورية استشعرت أن العالم قد تغير ، وأنه هناك ضرورة للتعامل مع المتغيرات الدولية وظاهرة « العولمة » ، وإلا أصبحت سوريا دولة على هامش التاريخ ، ولكن شريطة أن يكون التعامل مع ظاهرة « العولمة » بحذر شديد وبخطوات محسوبة ؛ لأن هذه الظاهرة تنطوى على كثير من السلبيات والإيجابيات . كما تعى القيادة السورية ، أنه لتلافى سلبيات أو مخاطر « العولمة » وتعميق إيجابياتها ، لابد من النهوض القومى العربى الذى أصبح شرطا لازما لبقاء العرب بوصفهم أمة حضارية فاعلة لا كما هم شعوب متفرقة تتنازعها الأحقاد والمصالح الضيقة وتسيِّرها القوى الأخرى . وهذا النهوض لن يتحقق إلا من خلال عمل عربى فاعل ومنسق ، وإلا أصبحت الأمة العربية واحدة من تلك الأمم التى عاشت ثم ماتت ، أو تلك الحضارات التى

سادت ثم بادت . كما تعتقد القيادة السورية فى تعاملها مع ظاهرة « العولمة » ، أنه لابد أن تكون الأمة العربية قوية ، وأن قوة أى أمة إنما تنبع من داخلها ومن إعادة البناء الذاتى لثقافتها واقتصادها ، وليس بالاعتماد على الآخر ، خصوصا إذا كان هذا الآخر هو « الولايات المتحدة » المعروفة بانحيازها التام « لإسرائيل » ولسياسة المعايير المزدوجة على الصعيد الدولى ، كما أن تاريخ الشعوب والحضارات يؤكد أن الاعتماد على الغرب عموما لبناء الذات هو محض خرافة .

ولعله من خلال هذه الرؤية ، يمكن فهم ما حققته سوريا من نجاحات من خلال اعتمادها على الذات ومن خلال خطتها الوطنية للإصلاح الاقتصادى ورفضها الأخذ بوصفة المؤسسات الدولية المانحة ، واعتقادها بأنه يمكن التقليل من سلبيات « العولمة » من خلال الاندماج التدريجى فى الاقتصاد العالمى ، وفتح الأسواق وفق ضوابط معينة ، وتوجيه الاستثمارات بحسب الأولويات التى تراها الدولة وبحسب مصالحها الوطنية ؛ إذ إنه لا بد أن تأخذ الاستثمارات فى الحسبان حاجات السوق الوطنية وانسجامها مع الإمكانات الوطنية لكل دولة . على أن تتم كل هذه الخطوات فى ظل وجود دور فاعل ومؤثر للدولة ، بحيث يمكن مواجهة أية آثار سلبية لعملية الانفتاح الاقتصادى المتدرجة يعجز عن مواجهتها القطاع الخاص بمفرده .

وتخلص هذه الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تستمر الدولة السورية فى ظل قيادة الرئيس حافظ الأسد فى التعامل مع ظاهرة « العولمة » بخطى وئيدة ومتدرجة وبحسب الأولويات والمصالح السورية وبما ينسجم مع الإمكانات الوطنية السورية ، وذلك فى سبيل تلافى سلبيات الاندماج السريع فى الاقتصاد

العالمى ، ولعل تجربة دول شرق آسيا ليست ببعيدة عن ذهن القيادة السورية .

كما أنه من المتوقع زيادة تحركات القيادة السورية ، سواء على المستوى العربى أو الدولى ، بما يعزز وجهة النظر السورية بضرورة أن يكون للعرب جميعا دور مؤثر فى مجرى المتغيرات الدولية . فعلى الصعيد العربى ، هناك تنسيق عالى المستوى بين سوريا ومصر والسعودية لتحقيق السوق العربية المشتركة وتعزيز المصالح بين الدول العربية وتقويتها ، وطى صفحة الخلافات العربية . فالمتغيرات الدولية جعلت القيادة السورية تتخلى عن نزاعات ماضى العلاقات السورية - العراقية فى سبيل مواجهة التحديات والمخاطر التى تحدق بالأمة العربية ؛ حيث إن عالم اليوم هو عالم العمل الجماعى وعالم التكتلات الذى لا وجود فيه للدول الضعيفة ، بل يحترم الدول التى تكتشف مكامن قوتها وتستخدمها لتأكيد حقوقها والدفاع عن مصالحها المشروعة . أما على الصعيد الدولى ، فيلاحظ نشاط سورى كثيف لإيجاد شريك دولى لسوريا بعد انهيار شريكها السوفيتى السابق وانشغال وريثته «روسيا الاتحادية» بهمومها الداخلية ومصاعبها الاقتصادية ، ولعل الزيارة التى قام بها الرئيس السورى حافظ الأسد لفرنسا (١٦- ١٩٩٨/٧/١٧) جاءت تتويجا للتحركات السورية الرامية لإيجاد مشاركة عربية - أوربية وسورية - فرنسية تقوم على المصالح المشتركة وتقوية الروابط الاقتصادية والاعتراف بالشخصية الحضارية لكلا الطرفين ، وارتقت زيارة الرئيس الأسد لفرنسا بالعلاقات الثنائية إلى مستوى المشاركة الاستراتيجية .

ولكن ، إذا كانت العملية السياسة برمتها فى الدولة السورية تتمحور حول شخصية الرئيس حافظ الأسد ، وإذا كان الرئيس الأسد قادرا على قيادة بلاده فى

ظل «العولمة» من خلال شراكة سورية - أوربية، وتحديدا شراكة سورية - فرنسية، تحقق لسوريا مصالحها الوطنية وتقلل من مخاطر «العولمة»، يبقى السؤال: إلى أى حد تستطيع الدولة السورية التعامل مع الجوانب الاقتصادية للعولمة دون الجوانب السياسية؟ على أن المشاركة المتوسطية نفسها لا تخلو من الجوانب السياسية. ومن ثم هل سيبقى الحال على ما هو عليه فى التعامل مع العولمة والمتغيرات الدولية إذا آتت عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى ثمارها؟ فما تأثير ذلك على أولويات صانع القرار السورى؟ لعل الأيام القادمة تجيبنا عن هذه التساؤلات!!

الهوامش

(١) تتبنى هذه الدراسة تعريف المفكر السورى د . جلال صادق العظم للعولمة بوصفها « ... حقبة التحول الرأسمالى للإنسانية جمعاء ، فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفى ظل نظام للتبادل غير المتكافئ ...» ، فى : السيد يسين ، فى مفهوم العولمة ، مجلة « المستقبل العربى » (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٢٨، فبراير/ شباط ١٩٩٨) ، ص ٨.

(٢) سيتم ذكر « حزب البعث » للدلالة على حزب البعث العربى الاشتراكى .

(٣) من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم الدستورى لولاية دستورية جديدة ، والاحتفال بالذكرى التاسعة والعشرين لثورة آذار ، ١٢/٣/ ١٩٩٢، منشورة فى : الجمهورية العربية السورية (ج .ع .س) : القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - الإدارة السياسية ، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد - الكتاب الثانى والعشرون (دمشق : مطابع الإدارة السياسية ، ط ١، ١٩٩٢) ، ص ٣٩.

(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ١٠.

(٥) حوار مع على خليل وزير العمل والشئون الاجتماعية السورى ، أجراه سمير عبد الرحمن ، منشور فى صحيفة « البعث » ، العدد ١٠٥٧٢ (دمشق ، ١٩/٣/ ٩٨) ، ص ٢.

(٦) انظر كلمة عبد الله الأحمر - الأمين العام المساعد لحزب البعث ، منشورة فى : فوزى الجودة ، سياسة العولمة أم عولمة السياسة ؟ مجلة « المناضل » (دمشق :

مطابع القيادة القومية لحزب البعث ، عدد ٢٨٦، أيلول - تشرين أول/ سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧)، ص ١٩.

(٧) من كلمة عبد الله الأحمر - الأمين العام المساعد لحزب البعث بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لحرب تشرين، منشورة فى : مجلة « المناضل » ، عدد ٢٨٦، مصدر سابق ، ص ١٢.

(٨) من كلمة عبد الحليم خدام النائب الأول للرئيس السورى ، منشورة فى :

سمير الدبعي ، الرؤية القومية فى حوارات المفكرين العرب ، مجلة « المناضل » ، عدد ٢٨٩ (دمشق : القيادة القومية لحزب البعث ، آذار - نيسان/ مارس - أبريل ١٩٩٨) ، ص ١٠٣.

(٩) لمزيد من التفاصيل عن سمات الإصلاح الاقتصادى الذاتى فى سوريا ، انظر : سمير سعيفان ، التعددية الاقتصادية إلى أين ؟ ، صحيفة « الثورة » ، العدد ١٠٦٢٤ (دمشق ٩/٧/١٩٩٨) ، ص ١٢.

(١٠) من كلمة الرئيس الأسد بمناسبة أدائه القسم لولاية دستورية جديدة فى ١١ مارس/ آذار ١٩٩٩، منشورة فى : صحيفة « الحياة » ، العدد ١٣١٥٣ (لندن : ١٢/٣/ ١٩٩٩) ، ص ٤.

(١١) فى هذا الإطار ، يشير الرئيس حافظ الأسد إلى أنه « ... فى مؤسساتنا عموما لدينا الخطأ والصواب ، لدينا جهود تشكر وقصور ينكر ، ومثال ذلك القصور فى عملية تحديث بعض القوانين القديمة التى لم تعد تستجيب لحاجات المرحلة التاريخية الحضارية التي تمر بها بلادنا ...» ، انظر : ج .ع .س : القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - الإدارة السياسية ، مجموعة خطب الرئيس

القائد حافظ الأسد – الكتاب العشرون (دمشق : مطابع الإدارة السياسية ، ط ١، ١٩٩٠) ، ص ٣٦.

(١٢) د . عيد أبو سكة ، الخصخصة : ما لها وما عليها ، مجلة « المناضل » ، العدد ٢٨٩، مصدر سابق ، ص ٨١ – ٨٢.

(١٣) من كلمة عبد الله الأحمر – الأمين العام المساعد لحزب البعث بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لثورة آذار ، منشورة فى : مجلة « المناضل » ، العدد ٢٨٩، مصدر سابق ، ص ٢٤.

(١٤) من كلمة الرئيس حافظ الأسد فى افتتاح الدور التشريعى السادس لمجلس الشعب ١٠/٩/١٩٩٤م .

(١٥) صحيفة « الحياة »، العدد ١٢٨٤١ (لندن : ١/٥/١٩٩٨)، ص ١٠.

(١٦) من كلمة الرئيس حافظ الأسد إلى مجلس الشعب فى ٢٢/٢/ ١٩٧١م .

(١٧) من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم الدستورى لولاية رابعة عام ١٩٩٢، منشورة فى : ج . ع . س : القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة – الإدارة السياسية ، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد – الكتاب الثانى والعشرون ، مصدر سابق ، ص ٣٩ – ٤٠.

(١٨) من كلمة د . محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية فى افتتاح ندوة « قضايا مصرفية معاصرة » التى أقيمت بدمشق فى الفترة ٢٠ – ٢١/١٠/١٩٩٦، منشورة فى : صحيفة « الثورة » ، العدد ١٠١٢٨ (دمشق : ٢١/١٠/١٩٩٦) ، ص ٥.

(١٩) نبيل سكر، النظام المصرفى والمالى فى سوريا ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الدولية، صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٧٨٣ (لندن: ٣/٣/١٩٩٨)، ص ١٣.

(٢٠) المصدر السابق نفسه.

(٢١) من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لثورة آذار، ٨/٣/١٩٨٩ منشورة فى: مجلة «المناضل»، العدد ٢٧٤ (دمشق: مكتب الإعلام والنشر بالقيادة القومية لحزب البعث، أيلول - تشرين أول / سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٤٢.

(٢٢) من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم الدستورى لولاية دستورية رابعة والاحتفاء بالذكرى التاسعة والعشرين لثورة آذار ١٢/٣/١٩٩٢ منشورة فى: ج.ع.س: القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - الإدارة السياسية، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد - الكتاب الثانى والعشرون، مصدر سابق) ص ٣٩ - ٤٠.

(٢٣) من بيان رئيس مجلس الوزراء السورى المهندس محمود الزعبى أمام مجلس الشعب فى ١٤/١١/١٩٩٤، منشور فى: د. عيد أبو سكة، تطور الإدارة فى ظل الثورة والتصحيح، مجلة «المناضل»، العدد ٢٧٧، ص ٧٣.

(٢٤) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية فى السياسة السورية تجاه تركيا فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٩.

(٢٥) صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٩٤ (لندن: ٢٣/٦/١٩٩٨)، ص ١٢.

(٢٦) عقد هذا المؤتمر بدمشق فى الفترة ٢٣- ٢٥ يونيو / حزيران ١٩٩٨، قامت بتنظيمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية بالتعاون مع وزارة الصناعة السورية .

(٢٧) من كلمة ممثل غرفة تجارة دمشق فى المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية العربية ، منشورة فى : صحيفة « الحياة » ، العدد ١٢٨٩٤ (لندن : ٦/٢٣/ ١٩٩٨) ، ص ١٢.

(٢٨) من كلمة د. محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى فى افتتاح الاجتماع الدورى السنوى الثانى والعشرين للاتحادات العربية المتخصصة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابعة للجامعة العربية ، منشورة فى : صحيفة « الثورة » ، العدد ١٠١٢٨ (دمشق : ١٠/٢١/ ١٩٩٦) ، ص ٥.

(٢٩) صحيفة « الحياة »، العدد ١٢٨٤٤ (لندن : ٤/٥/ ١٩٩٨)، ص ١٠.

(٣٠) من كلمة د. محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى فى افتتاح الدورة السادسة والأربعين لمعرض دمشق الدولى ، منشورة فى : صحيفة « الحياة » ، العدد ١٣٣٢٢ (لندن : ٨/٢٩/ ١٩٩٩) ، ص ٩.

(٣١) ملحق صحيفة « الحياة » ، العدد ١٣١٣٨ (لندن : ٢/٢٥/ ١٩٩٩) ، ص ٢. وتعد شركة « ألف أكيتان » أبرز الشركات الفرنسية التى تستثمر أموالها فى سوريا ، فهى تستثمر نحو ٦٠٠ مليون دولار أمريكى فى مجال النفط ، إضافة إلى استثمارات مستقبلية تنوى القيام بها فى مجال الغاز تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكى . وتفكر الشركة فى رفع حجم استثماراتها فى سوريا إلى نحو ١- ١,٥ مليار دولار أمريكى ، هذا مع أن رئيس مجلس إدارة شركة « ألف أكيتان »

فيليب جافرييه قد أشار إلى أنه لا سقف لاستثمار شركته فى سوريا . مجلة الأهرام الاقتصادى (٢١/٦/ ١٩٩٩) ، ص ٧٤.

(٣٢) يبلغ عدد الشركات السعودية - السورية المستثمرة فى سوريا ٦٤ شركة ، يبلغ إجمالى استثمارتها فى سوريا ٨,٢ مليار ريال (٢مليار $) . صحيفة « الحياة » ، العدد ١٣٣٢٢ (لندن ، ٢٩/٨/ ١٩٩٩) ، ص ٩.

(٣٣) ملحق صحيفة « الحياة » ، العدد ١٣١٣٨ (لندن ، ٢٥/٢/ ١٩٩٩) ، ص ٢.

(٣٤) صحيفة « الحياة » ، العدد ١٢٨٤٤ (لندن ، ٤/٥/ ١٩٩٨) ، ص ١٠.

(٣٥) مجلة « الوسط » ، العدد ٣٣٧ (لندن ، ١٣ تموز / يوليو ١٩٩٨) ، ص ٣٨ - ٣٩.

(٣٦) صحيفة « الحياة »، العدد ١٣٢٨١ (لندن ، ١٩/١٠/ ١٩٩٩)، ص ٣.

(٣٧) من كلمة الرئيس حافظ الأسد فى اختتام الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب البعث عام ١٩٨٣، منشورة فى : ج . ع . س : القيادة القطرية لحزب البعث ، مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب ، سلسلة الإعداد الحزبى رقم ١٦ (دمشق : مطابع القيادة القطرية ، ١٩٩٣) ، ص ١٩- ٢٠.

(٣٨) لمزيد من التفصيلات عن حديث الرئيس عن تطبيق مبدأ المحاسبة وسيادة القانون ، انظر : ج . ع . س : القيادة القطرية لحزب البعث ، مختارات من أقوال

الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب ، سلسلة الإعداد الحزبى رقم ١٦، مصدر سابق ، ص ١٩- ٢٠.

(٣٩) من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم لولاية خامسة ، انظر : صحيفة « الحياة » ، العدد ١٣١٥٣ (لندن ، ١٢/٣/ ١٩٩٩)، ص ٤.

(٤٠) مجلة « الوسط » ، العدد ٣٨٣ (لندن ، ٣١/٥/ ١٩٩٩)، ص ١٢.

(٤١) المصدر السابق نفسه .

(٤٢) مجلة « الوسط » ، العدد ٣٣٧، مصدر سابق ، ص ٣٩.

(٤٣) انظر كلمة الرئيس حافظ الأسد أمام مجلس الشعب فى ١٠/٩/ ١٩٩٤، منشورة فى : د . عيد أبو سكة ، الثورة والبحث العلمى ، صحيفة « البعث » العدد ١٠٥٦٤ (دمشق : ٩/٣/ ١٩٩٨)، ص ٩.

(٤٤) مقابلة أجراها الباحث مع د . سليمان الخطيب معاون وزير التربية السورى فى ٢٢/١٢/ ١٩٩٧.

(٤٥) صحيفة « الحياة » ، العدد ١٢٨٤٢ (لندن : ٢/٥/ ١٩٩٨)، ص ١٥.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن الخبرة السورية فى تعريب التعليم فى الجامعات ، انظر حديث د . عبد الغنى ماء البارد - رئيس جامعة دمشق حول هذا الموضوع ، منشور فى : صحيفة « الأهرام » (القاهرة : ١٩/٦/ ١٩٩٨)، ص ٩.

(٤٧) خالد فياض ، حزب البعث فى سوريا : نموذج الحزب القائد ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للباحثين الشباب « الأحزاب » السياسية فى

الوطن العربى « القاهرة ١ - ١٩٩٧/٥/١١، ص ٣٤.

(٤٨) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤٩) صحيفة « الحياة »، العدد ١٢٨٧٣ (لندن : ١٩٩٨/٦/٢)، ص ١.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار اتفاقية « الجات »، انظر: منظمة العمل العربية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص (القاهرة: مطابع الجامعة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٥)، ص ٣٤.

(٥١) إبراهيم على محمد، إمكانات التكامل الاقتصادى بين لبنان وسوريا، صحيفة « الحياة »، العدد ١٢٨٩٨ (لندن : ١٩٩٨/٦/٢٧)، ص ١١.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل عن مشروع الشراكة المتوسطية : انظر : صحيفة « البعث الاقتصادى »، ملف خاص عن مشروع الشراكة الأوربية - السورية (دمشق : العدد ١٩، ١٩٩٨/٧/٧)، ص ٤ - ٥.

(٥٣) من كلمة وزير الخارجية السورى فاروق الشرع أمام المؤتمر السنوى للحوار البرلمانى العربى - الأوربى، الذى عقد فى دمشق فى ١٩٩٨/٧/١٢.

(٥٤) من حديث د. محمد سلمان وزير الإعلام السورى فى مؤتمر صحفى بعد انتهاء زيارة الرئيس الأسد لفرنسا، منشور فى : صحيفة « الحياة »، العدد ١٢٩٢٢ (لندن : ١٩٩٨/٧/٢١)، ص ٣.

مصادر الدراسة

أولا : الوثائق :

١- كلمة الرئيس حافظ الأسد أمام مجلس الشعب فى ٢٢/٢/ ١٩٧١.

٢- كلمة الرئيس حافظ الأسد فى اختتام الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب البعث ، ٣/٢/ ١٩٨٣.

٣- كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لثورة آذار ، ٨/٣/ ١٩٨٩.

٤- كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لثورة آذار ، ١٢/٣/ ١٩٩٢.

٥- كلمة الرئيس حافظ الأسد فى افتتاح الدور التشريعى السادس لمجلس الشعب ، ١٠/٩/ ١٩٩٤.

٦- كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم لولاية خامسة ، ١١/٣/ ١٩٩٩.

٧- بيان رئيس مجلس الوزراء المهندس محمود الزعبى أمام مجلس الشعب ، ١٤/١١/ ١٩٩٤.

٨- كلمة عبد الله الأحمر - الأمين العام المساعد لحزب البعث بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لثورة آذار ، ١٢/٣/ ١٩٩٢.

٩- كلمة وزير الخارجية السورى فاروق الشرع أمام المؤتمر السنوى للحوار العربى - الأوربى ، الذى عقد فى دمشق ، ١٢/٧/١٩٩٨.

١٠- كلمة د . محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى فى افتتاح الاجتماع الدورى السنوى الثانى والعشرين للاتحادات العربية المتخصصة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابعة للجامعة العربية ، دمشق ، ٢٠/١٠/١٩٩٦.

١١- كلمة د . محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى فى افتتاح ندوة « قضايا مصرفية معاصرة » أقيمت بدمشق فى ٢٠- ٢١/١٠/ ١٩٩٦.

١٢- كلمة وزير الإعلام السورى د . محمد سلمان فى المؤتمر الصحفى بعد انتهاء زيارة الرئيس حافظ الأسد لفرنسا ٢١/٧/١٩٩٨.

ثانيا : الكتب :

١- الجمهورية العربية السورية : القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - الإدارة السياسية ، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد - الكتاب العشرون (دمشق : مطابع الإدارة السياسية ، ط ١، ١٩٩٠) .

٢- الجمهورية العربية السورية : القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - الإدارة السياسة ، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد - الكتاب الثانى والعشرون (دمشق : مطابع الإدارة السياسية ، ط ١، ١٩٩٢) .

٣- الجمهورية العربية السورية : القيادة القطرية لحزب البعث ، مختارات

من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد - الأمين العام للحزب ، سلسلة الإعداد الحزبى رقم ١٦ (دمشق : مطابع القيادة القطرية ، ط ١، ١٩٩٣) .

٤- منظمة العمل العربية : الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص (القاهرة : مطابع الجامعة العربية ،ط ٢، ١٩٩٥) .

ثالثا : الدوريات :

١- السيد يسين، «فى مفهوم العولمة» ، مجلة «المستقبل العربى» (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٨، فبراير / شباط ١٩٩٨) .

٢- د . عيد أبو سكة ، «الخصخصة : مالها وما عليها» ، مجلة «المناضل» (دمشق : القيادة القومية لحزب البعث ، العدد ٢٨٩، آذار - نيسان/ مارس - أبريل ١٩٩٨) .

٣- سمير الدبعى ، «الرؤية القومية فى حوارات المفكرين العرب» ، مجلة «المناضل» (دمشق : القيادة القومية لحزب البعث ، العدد ٢٨٩، آذار - نيسان مارس - أبريل ١٩٩٨) .

٤- فوزى الجودة ، «سياسة العولمة أم عولمة السياسة» ، مجلة «المناضل» (دمشق : القيادة القومية لحزب البعث ، العدد ٢٨٦، أيلول - تشرين أول/ سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧) .

٥- مجلة «المناضل» ، العدد ٢٧٤ (دمشق : القيادة القومية لحزب البعث ، أيلول - تشرين أول/ سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٥) .

٦- مجلة «المناضل»، العدد ٢٧٧ (دمشق: القيادة القومية لحزب البعث، آذار - نيسان/ مارس - أبريل ١٩٩٦).

٧- مجلة «الوسط»، العدد ٣٣٧ (لندن: ١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٨).

٨- مجلة «الوسط»، العدد ٣٨٣ (لندن: ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩).

٩- مجلة الأهرام الاقتصادى، القاهرة، ٢١/٦/ ١٩٩٩.

رابعا: الصحف:

١- حوار مع على خليل وزير العمل والشئون الاجتماعية السورى، أحمد سمير عبد الرحمن، منشور فى: صحيفة «البعث»، العدد ١٠٥٧٢ (دمشق: ١٩/٣/١٩٩٨).

٢- سمير سعيفان، «التعددية الاقتصادية إلى أين؟»، «صحيفة الثورة»، العدد ١٠٦٢٤ (دمشق: ٩/٧/ ١٩٩٨).

٣- إبراهيم على محمد، «إمكانات التكامل الاقتصادى بين سوريا ولبنان»، صحيفة الحياة، العدد ١٢٨٩٨ (لندن: ٢٧/٦/ ١٩٩٨).

٤- د. عيد أبو سكة، «الثورة والبحث العلمى»، صحيفة «البعث»، العدد ١٠٥٦٤ (دمشق: ٩/٣/ ١٩٩٨).

٥- نبيل سكر، «النظام المصرفى والمالىفى سوريا ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الدولية»، صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٧٨٣ (لندن: ٣/٣/ ١٩٩٨).

٦- صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٤١ (لندن: ١/٥/١٩٩٨).

٧- صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٤٢ (لندن: ٢/٥/١٩٩٨).

٨- صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٤٤ (لندن: ٤/٥/١٩٩٨).

٩- صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٧٣ (لندن: ٢/٦/١٩٩٨).

١٠- صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٩٤ (لندن: ٢٣/٦/١٩٩٨).

١١- صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٩٢٢ (لندن: ٢١/٧/١٩٩٨).

١٢- صحيفة «الحياة»، العدد ١٣١٥٣ (لندن: ١٢/٣/١٩٩٩).

١٣- صحيفة «الحياة»، العدد ١٣٢٨١ (لندن: ١٩/١٠/١٩٩٩).

١٤- صحيفة «الحياة»، العدد ١٣٣٢٢ (لندن: ٢٩/٨/١٩٩٩).

١٥- صحيفة «الحياة»، العدد ١٣١٣٨ (لندن: ٢٥/٢/١٩٩٩).

١٦- صحيفة «الثورة»، العدد ١٠١٢٨ (دمشق: ٢١/١٠/١٩٩٦).

١٧- صحيفة «الأهرام»، (القاهرة: ١٩/٦/١٩٩٨).

١٨- صحيفة «البعث الاقتصادية»، العدد ١٩ (دمشق: ٧/٧/١٩٩٨).

خامسا: مصادر أخرى:

١- مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان الخطيب معاون وزير التربية السورى، ٢٢/١٢/١٩٩٧.

٢- عبد العزيز شحادة المنصور «المسألة المائية فى السياسة السورية تجاه تركيا فى الفترة ١٩٨٢- ١٩٩٢»، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٣- خالد فياض، حزب البعث فى سوريا: نموذج الحزب القائد، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للباحثين الشباب «الأحزاب السياسية فى الوطن العربى»، القاهرة ١٠- ١٩٩٧/٥/١١.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES
مكتب اتحاد الجامعات العربية